

الطبيعة المجتمعية والسياسية للتسلح والنزاعات لدول الساحل

The Societal and Political Nature of Armament and Conflicts in the Sahel Countries

فايزة والي(*)

ملخص:	Abstract:
سيناقش هذه المقال خصائص معظم دول إفريقيا، سواء سياسيا (طبيعة النظام السياسي) او اجتماعيا (التعدد المجتمعي) او اقتصاديا (التخلف الاقتصادي) وتاريخية (التعرض للاستعمار)، وظاهرة انتشار الأسلحة المترافقة مع النزاعات المسلحة لكي يتم الكشف عن مدى العلاقة بين الظاهرتين عبر دراسة المتغيرات التي تعتبر حلقة وصل بينهما التي ألفت بظلالها على انتشار النزاعات المسلحة في الساحل. الكلمات المفتاحية: دول الساحل، التسليح، النزاعات، التعدد المجتمعي، الدولة الافريقية.	This article is to discuss the common characteristics of African countries, whether political (the nature of political systems), social (societal diversity), economic (economic backwardness), historical (exposure to colonialism) as well as the phenomenon of weapons proliferation associated with armed conflicts in order to reveal the true relationship between the two phenomena by investigating the variables that connect between them in the Sahel. Key Words: Sahel, Armament, Weapons Proliferation, Conflict, Societal diversity, African State.

(*) - طالبة دكتوراه ل م د علوم سياسية تخصص دراسات سياسية مقارنة، البريد

الالكتروني: cyber.elchourok@gmail.com

مقدمة:

إحدى أهم الظواهر اللصيقة بالقارة الإفريقية والتي أثرت بشكل ملحوظ على مسار تطور المجتمع وكذا انتقال الدولة الإفريقية الى مصاف الدولة من خلال التحول من البنى التقليدية إلى البنى الحديثة وعموما فدول إفريقيا تحمل نفس الخصائص، سواء من حيث طبيعة النظام السياسي أو التعدد المجتمعي أو حالة التخلف الاقتصادي المستديم كما أنها تعرضت جميعها للاستعمار، ومن بين أهم المشاكل التي تركز عليها الدراسات المتخصصة حول أفريقيا هي ظاهرة انتشار الأسلحة المترافقة مع النزاعات المسلحة لكي يتم الكشف عن مدى العلاقة بين الظاهرتين عبر دراسة المتغيرات التي تعتبر حلقة وصل بينهما و اهم هذه المتغيرات هي البيئة والطبيعة المجتمعية والسياسة في دول الساحل التي ألقت بظلالها على انتشار النزاعات المسلحة وبالتالي طرح ظاهرة انتشار التسلح بهذه الدول.

فعلى مستوى النظري يفسر مقترب علاقة الدولة -المجتمع لجويل ميجدال من خلال الصراع الدائر بين الدولة والمجتمع في ممارسة الضبط الاجتماعي حيث أنتج أربع نماط لهذه العلاقة: النمط الأول: مجتمع ضعيف-دولة ضعيفة، والنمط الثاني: مجتمع قوي- دولة ضعيفة، والنمط الثالث: دولة قوية- مجتمع قوي، وأخيرا النمط الرابع فهو: دولة ضعيفة -مجتمع ضعيف.

وعليه تم طرح الإشكالية التالية: الى اي مدى ساهمت الطبيعة المجتمعية في انتشار التسلح والنزاعات في ظل ضعف ضبط الدولة على المستوى السياسي الاجتماعي؟ وتتفرع من هذا الاشكال سؤالين فرعيين هما: كيف ساهم التعدد المجتمعي في تأجيج النزاعات المسلحة؟ وهل ضعف الدولة في ممارسة الضبط الاجتماعي افضى الى انتشار الأسلحة؟

وللإجابة على هذا الإشكالية سنعتمد الفرضية التالية: إن الطبيعة المجتمعية التعددية افضت عليها بعض ممارسات الانظمة السياسية في دول الساحل الصبغة الانقسامية، ما

أدى الى تأجيج النزاعات الاثنية التي زادت حدتها مع انتشار الاسلحة هذا في ظل عدم قدرة الدولة على التعامل معها وضبط السلوكات الصراعية في المجتمع.

1) التعدد الاثني والقبلي لدول الساحل:

ان التعدد المجتمعي خاصية تتسم بها مجتمعات الدول الإفريقية ويعبر انتزيوني سميث ان هناك 5 معايير بمقتضاها يمكن التميز وتحديد معالم الهوية العرقية والاثنية هي الاسم للدلالة على شخصية المجموعة ومستوى التنظيم والتاريخ الذي يشكل الذاكرة الجماعية والماضي المشترك الذي يعزز التضامن بين افراد المجموعة والثقافة وهي ما يؤدي الى تشكيل خصوصية الجماعة من الدين اللغة العادات بالإضافة للإقليمي الذي يعتبر موطن الجماعة الاثنية،⁽¹⁾

وبالتالي فالقارة الافريقية تمل فسيفساء من التعدد اللغوي الديني والعرقى، فاذا ما نظرنا الى التنوع اللغوي فنجد في نيجيريا وحدها ما يقارب 248 لغة، اضافة لذلك فاللغات المنتشرة في افريقيا تتميز بالعراقية، فهي تعود الى العصور القديمة مثل الهوسا والفلولاني بغرب افريقيا والسواحي في شرقها.⁽²⁾

اما اذا نظرنا الى التعدد الديني فأغلبها ديانات تقليدية قديمة والتي فطر عليها الافريقيون والتي توجد لها رغبة في التوسع والانتشار ويعتنقها حوالي 100 مليون افريقي بالإضافة الى الديانة المسيحية، والإسلامية، التي تمثل 40% والمسيحية التي تمثل 45% بالإضافة الى اليهودية، وهذا الجدول يمثل التوزيع الديني لبعض دول الساحل.⁽³⁾

⁽¹⁾ -Christiain Geiser. Les approches théoriques et les refugies.19 /11/1998/P7 -18

www.pais-balkans.org

⁽²⁾ - نونقيلاماسيليللا، ترجمة منجد باخوس، ترجمات خاصة- التعدد اللغوي كمعضلة ثقافية وسط المجتمعات

الافريقية، مجلة جيل جديد العدد 46، نوفمبر 2016، تاريخ الاطلاع 15 مارس 2017

gealgaded.com/index/category/

⁽³⁾ Karin Dreyer, 'What are the main religions in Africa?',

<https://www.reference.com/world-view/explore/religion>

والي فايضة: الطبيعة المجتمعية والسياسية للتسلح والنزاعات لدول الساحل

الجدول رقم 1: التوزيع الديني في الساحل

الدولة	المسلمين	الوثنيين	المسيحيين
مالي	94%	2%	4%
النيجر	95%	/	/
تشاد	نصف السكان	/	ثلثي عدد السكان
السودان	ثلي السكان		الباقى مسيحي

المصدر: عربي بومدين، الامن الانساني في الساحل الافريقي وأثره على الامن الجزائي مالي نموذجاً، مذكرة ماجستير علوم سياسية، جامعة وهران، 2013-2014، ص 92.93

زيادة على التعدد اللغوي والديني يوجد على أساس عرقي بكل ما يحمله من خصائص مستمدة من السلالة المشتركة بين افراد الجماعة العرقية فنجد مثلاً الهوتو والتوتسي ويعتبر الباحثون التعددية العرقية هي رابطة دم وراثية مكتسبة وهو ما يؤدي إلى اشتراك افرادها في القيم والمعتقدات والتي من الممكن أن تعبر عنها الجماعة في اطار مؤسساتي، وهذا لا يمنع من وجود فروقات داخل الجماعة الواحدة وفق محدد العشيرة او السن او الانتماء القبلي.⁽⁴⁾



⁽⁴⁾ -Robert Kaplan, "The Coming Anarchy" the Atlantic Monthly, May 1993, pp 110

وفي دول الساحل تنتشر العديد من الاعراق والاثنيات منها جماعة بامبارا وهي اقوى اثنية في مالي وهذا راجع للعامل الديمغرافي ويتواجدون في باماكو كذا استحوذوا على اغلب المناصب الإدارية اما النيجر فيمكن ان نحصي اكثر من 6 إثنيات⁽⁵⁾ اهمها الهوسا وتغطي الوسط وشرق النيجر بنسبة سكان 56%، الديجيرما السونغاي، وتمثل حوي 22%، والطوارق التي تمثل 10% بالإضافة الى الكانوري الفولاني البولس التبو والعرب وتمتلك كل من السونجاي زمام المؤسسة العسكرية و الهوسا تمسك بالسلطة الاقتصادية.

وتحتوي تشاد على اكثر من 12 اثنية، تنقسم الى مجموعات وهي مجموعة "السارا"، التي تعود اصولها الى القبائل الافريقية الوافدة كقبائل الباما الكانوري الفولاني والعرب بالإضافة الى مجموعة التوبو (الكرى و الداذا) التي تمثل 2% من سكان تشاد، اما السودان فتحتوي على 52% من السكان سود و 39% عرب و 6% البيجا وتجدر الإشارة الى الثلث الشمالي من البلاد هو فضاء جغرافي لقبائل البدو المسلمة كلها معربة كقبائل البيجا.⁽⁶⁾

(2) التعدد المجتمعي لدول الساحل والنزاعات الإثنية:

تتميز الصراعات الإثنية في افريقيا عموما ودول الساحل خصوصا بخطورتها على الدولة والمجتمع لأنها تحمل سيمات وخصائص منها التعقيد من خلال تفاعل العوامل المسببة للصراعات واطرافها وتعدد اساليبها القتالية المتبعة.

فعلى مستوى العامل الديني نجد ان أبرز مثال في نيجيريا التي مرت بتجارب من هذا النوع آخرها في 2010 اما على مستوى الاطراف فهي تتعدد بين جيوش نظامية ووطنية وجيوش اجنبية وميليشيات تابعة للمعارضة الداخلية وجماعات التمرد بالإضافة للمرتزقة الذين يجندون من طرف شركات امنية خاصة، هذا من جهة ومن جهة اخرى فالنزاعات الاثنية اصبحت فوق دولية اذ تكمن خطورتها في انتقالها للدول المجاورة عبر الحدود ولعل ابرز

(5) - ابصير احمد طالب، المشكلة الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (غير منشورة)، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2009-2010، ص 28-29

(6) - عربي بومدين، الامن الإنساني في الساحل الإفريقي وأثره على الأمن الجزائري مالي نموذجا، مذكرة ماجستير

علوم سياسية، جامعة وهران، 2013-2014، ص 92-93

والي فايضة: الطبيعة المجتمعية والسياسية للتسلح والنزاعات لدول الساحل

مثال على ذلك الصراع بين الهوتو والتوتوسي في رواندا الذي انتقلت عدواها الى الكونغو الديمقراطية⁽⁷⁾.

ان انتشار عدوى النزاعات الاثنية يعود للحدود الاستعمارية التي لم تراعي خصوصية التنوع الاثني اذ نجد الاثنية الواحدة مقسمة على العديد من الدول.

ان خطورة النزاعات الإثنية في دول الساحل الافريقي هو ارتباطها بالحركات المسلحة فتمت عسكرة هذه النزاعات وأصبحت نزاعات مسلحة تتسم بالاحترافية في العمل العسكري وممارسة النشاط الأمني والإستخباراتي وتجارة وبيع الاسلحة وما تبعه من تجنيد للأطفال والقرصنة والنهب المسلح على طول امتداد الساحل والتي استفحلت نتيجة التموضع وانتشار لاثنيات في بيئة تركز لاستمرارية النزاعات وطول امدها وهو ما ييسر العمل على استقلال الروابط العرقية وممارسة العمل العسكري ونشاطاته، حيث تم الاستفادة من التداخل العرقي و التجوال الحدودي في كل حدود دول الساحل.

زيادة على ذلك ارتباط الاثنيات بالعمل الغير مشروع ما ادى بارتباط الاثنيات بالعمل المسلح لاستفادتها منها في خلق اوضاع اقتصادية تبرز في تسييس العمل العسكري ما يتيح لخلق شبكة علاقات قد تصل الى حد ارتباط الحركات المسلحة بأطراف اجنبية تدعم استمرار الحروب، ويبرز ايضا في خلق فوارق اثنية وطبقية، فاقتراد الحرب يتيح المجال للاقتصاد الهامشي الذي يكون خارج منظومة الدولة⁽⁸⁾.

1 الطبيعة السياسية لدول افريقيا:

ان الدولة في افريقيا عموما تعاني من اشكالية بناء الدولة، فالدولة كيان يولد من رحم خصوصيات وعوامل داخلية وتطورات صراع بين القوى والمصالح والحاجة لغرض الأمن وتحقيق العدالة، وهذا ما لم يحدث في عملية بناء الدولة في افريقيا اذ انها كانت صناعة على شاكلة الدول الاستعمارية دون مراعات للخصوصيات المجتمعية والطبيعية و الاقتصادية

(7) -ايمن السيد شبانة، الصراعات الاثنية في افريقيا الخصائص الدعايات وسبل مواجهتها،

www.qiraatafrican.com/hom/new

(8) -عبد الوهاب الطيب بشر، الاثنية وعلاقات الامن والجوار دراسة في علاقة القبيلة والنزاعات بالأمن الإقليمي في

منطقة الساحل والصحراء بإفريقيا، مجلة دراسات افريقية، ص 104، 105 على الموقع :

http://publications.iaa.edu.sd/iaa_magazines.pdf

...الخ، والذي نقل تجربته ومفهومه للدولة، فأصبحت الدولة نسخة افريقية لدولة استعمارية عبر سيطرة نخبة معينة على الحكم وشخصنة السلطة والتي كانت تمثل في الغالب مصالحهم الشخصية ومصالح لفواعل اجنبية.

وفي ذات الوقت لم تجد الدول في افريقيا دعماً ومؤازرة من المجتمع الدولي لدفعها نحو التنمية وتحولها من البنى التقليدية الى البنى الحديثة في شكل دولة حديثة، والملاحظ ان سياسة ملء البطون الجان فرنسو بايار حيث يعتبر الوصول والاستحواذ على السلطة هو السبيل الوحيد والأمثل للمشاركة في الثورة والموارد وما سبب الطغيان والفساد المتفشى فتستفيد بذلك اثنية على حساب اثنية اخرى وهو ما خلق ازمة توزيع للثروة والموارد و التي تدفع جماعات اثنية مضطهدة الى المطالبة بحقوقها بشتى الطرق والتي تصل الى حد تمردا على الدولة، وقد حدث ذلك في غينيا 1975 وعليه ارتبطت سياسة ملء البطون وسياسة البقاء من الناحية السياسة بانتقال الصراع من عصبي الى عسكري والنموذج المالي والتشادي والأوغندي خير دليل⁽⁹⁾.

وبالتالي اصبح هناك تنامي للمعارضة المدعومة من الشعوب ضد الأنظمة التي اصبح فشلها واضحا في مختلف وظائف الأمن الإنساني المنوطة بها والوظائف التي حددتها بعد استقلالها⁽¹⁰⁾. ان هذه الأوضاع الاقتصادية والسياسة ادت الى بروز ازمة شرعية والتي تقود الى التمرد على نظام الدولة وقوانينها والتي تترافق مع ازمة الاندماج الوطني وعجز الدولة على التعامل مع هذه المشكلة وخلق ولاء وطني، كل ذلك نتج عنه تعاظم مشاكل عدم الاستقرار والداخلي وهذا ما ترتب عنه تدخلات أجنبية قد تؤدي احيانا شيوع الاضطرابات والازمات الداخلية والاستقرار⁽¹¹⁾.

⁽⁹⁾ الحافظ النوبي، أزمة الدولة بعد لاستعمار في افريقيا حالة الدولة الفاشلة: نموذج مالي، مجلة المستقبل العربي، ص. 60-61-62

⁽¹⁰⁾ عز الدين شكري، أزمة الدولة في افريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد، اكتوبر 1992، ص 46

⁽¹¹⁾ سمية بلعيد، الزاعات الاثنية وتأثيرها على مسار الديمقراطية في افريقيا جمهورية الكونغو نموذجاً، رسالة ماجستير علوم سياسية كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص 98

2) دور الدولة في الضبط المجتمعي:

ان الحديث عن الضبط المجتمعي للدولة يقودنا بالضرورة اعتباره معيار لتصنيف الدول على اساس القوة والضعف، فالدولة الضعيفة هي دولة تملك حكومة مركزية تتسم بالعجز عن ادارة المجتمع وتنظيمه وغير قادرة على بسط هيبتها على اقليمها، بحيث لا تستطيع ان تضبط وان تضع حدا للفساد السياسي واتساع ممارسات السوق السوداء وان تضع حد ايضا لسلطة البنى التقليدية اي القبيلة والعشائر وشيوخها التي اتسعت سلطتها ونفوذه على حساب الدولة.

كل هذه مؤشرات على ضعف الدولة والتي يمكن تلخيصها في الضعف السلطوي والمؤسساتي والاقتصادي المتراكم ومواجهتها للاضطرابات والنزاعات الداخلية مسلحة وهو ما يؤدي الى تدخلات اجنبية. هذا مع انتشار وسيطرة الميليشيات المسلحة بسبب الفراغ الذي تتركه الدولة الناتج عن انهيار الحكومة الوطنية بسبب الحروب وحركات التمرد. ان كل ذلك يؤدي الى انهيار الدولة وقربها للانهار نتيجة ما سبق وما يترتب عنه من انتشار للتسلح غير المشروع والجريمة غير المنظمة.⁽¹²⁾

لقد فشلت الحكومات التي تولت بناء الدولة الحديثة في بسط سلطتها على اقليمها وخلق تجانس مجتمعي عبر تحقيق المساوات في الحقوق والواجبات، بالإضافة الى ما يناط بها من وظائف تتعلق بقطاع التعليم والصحة وهو فشل جاء نتيجة عوامل اجتماعية عبر الزبونية، ما كرس المفاضلة بين الإثنيات، الذي ساهم في خلق تفكك مجتمعي وضعف المواطنة، مما ادى الى التوتر الدائم ما أضعف الدولة في افريقيا وشجع من صعود لاعبين من غير الدول لاحتلال وظيفة الدولة الاقتصادية والاجتماعية خصوصا في المناطق الحدودية التي تخترق من طرف الجماعات الارهابية كجماعة بوكو حرام في نيجيريا التي وصلت الى الكاميرون و تشاد.⁽¹³⁾

⁽¹²⁾ محمد زياد حمدان، الدولة الوطنية والعالمية الفاشلة نحو بدائل جيو سياسية فاعلة قطريا وفي المجتمع الدولي، دار التربية الحديثة، الطبعة الأولى، الفيحاء 2009، ص 30-31

⁽¹³⁾ عبد العالي عبد العالي حور، التحديات الجيو سياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، ص 208.

فما يحدث في ليبيا اتاح الفرصة لنشاط تجارة السلاح في ظل اجواء عدم الاستقرار فسلح ليبيا بعد الثورة أصبح سلعة للتهرب والترويج لمختلف بؤر التوتر والتمرد كمالى والنيجر ، فتحوّلت بذلك ليبيا الى سوق مفتوح للسلاح.⁽¹⁴⁾

خاتمة:

وفي الختام نؤكد ان افريقيا عموما تنتهي الى منظومة عالمية، تؤثر عليها ظاهرة انتشار التسلح والنزاعات الإثنية المسلحة التي تدعمت بفعل عوامل تاريخية وسياسية تتمحور في طبيعة النظم السياسية التي تعاملت بشكل سلبي مع الإثنيات بالرغم من ان التعدد المجتمعي هو قيمة مضافة لها، ما ادى الى عمومية الظاهرة وانتشار النزاعات المسلحة على المستوى القاري، هذا بالتزامن مع الوضع الأمني المتدهور المتمثل في الجماعات المسلحة التي شكلت معها الإثنيات المضطهدة من الانظمة الى التحالف معها اما نتيجة علاقات مصاهرة او النزعة العصبية او نتيجة محدد اقتصادي مما ادى الى سهولة انتشار التسلح واستمراره في ظل عجز الدولة الافريقية في ادارة النزاعات وحلها و ادارة تجارة السلاح وكبح انتشاره بسبب الظروف الامنية في كل من ليبيا النيجر مالي التي يمكن ادراجها ضمن الدول الضعيفة والآيلة للانهيار.

المراجع:

- 1) حمدان (محمد زياد)، الدولة الوطنية والعالمية الفاشلة نحو بدائل جيو سياسية فاعلة قطريا وفي المجتمع الدولي، دار التربية الحديثة، الطبعة الأولى، الفيحاء 2009.

(14) عبيد اميجن، انتشار السلاح في ليبيا التعقيدات الأمنية في افريقيا، مركز الجزيرة، 2014
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/default.html> تاريخ الاطلاع، 2017/10/16

والي فايضة: الطبيعة المجتمعية والسياسية للتسلح والنزاعات لدول الساحل

- (2) ابصير (احمد طالب)، المشكلة الاثنية في منطقة الساحل الافريقي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (غير منشورة)، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2009-2010.
- (3) بومدين (عربي)، الامن الانساني في الساحل الافريقي وأثره على الامن الجزائري مالي نموذجاً، مذكرة ماجستير علوم سياسية، جامعة وهران، 2013-2014.
- (4) الحافظ النويني، أزمة الدولة بعد لاستعمار في افريقيا حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، مجلة المستقبل العربي، ص 60-61-62
- (5) عز الدين شكري، أزمة الدولة في افريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد، اكتوبر 1992، ص 46
- (6) بلعيد (سمية)، النزاعات الاثنية وتأثيرها على مسار الديمقراطية في افريقيا جمهورية الكونغو نموذجاً، رسالة ماجستير علوم سياسية كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 2009-2010.
- (7) عبد العالي عبد العالي حور، التحديات الجيو سياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، ص 208.
- 8) -Christiain Geiser. Les approches théoriques et les refugies.19 /11/1998/P7 -18 www.pais -balkans.org
- (9) نونقيل ماسيليل، ترجمة منجد باخوس، ترجمات خاصة- التعدد اللغوي كمعضلة ثقافية وسط المجتمعات الافريقية، مجلة جيل جديد، العدد 46، نوفمبر 2016، تاريخ الاطلاع 15 مارس 2017 gealgaded.com/index/category/
- 10) Karin Dreyer, What are the main religions in Africa?, <https://www.reference.com/world-view/explore/religion>
- 11) Robert Kaplan, "The Coming Anarchy" the Atlantic Monthly, May 1993, pp 110 - 116
- (12)-ايمن السيد شبانة، الصراعات الاثنية في افريقيا الخصائص التدايعات وسبل مواجهتها، www.qiraatafrican.com/hom/new

(13)-عبد الوهاب الطيب بشير، الاثنية وعلاقات الامن والجوار دراسة في علاقة القبيلة والنزاعات بالأمن الإقليمي في منطقة الساحل والصحراء بإفريقيا، مجلة دراسات افريقية، ص104.105 على الموقع:

http://publications.iua.edu.sd/iua_magazines.pdf(14

(15)عبيد اميجن، انتشار السلاح في ليبيا التعقيدات الأمنية في افريقيا، مركز الجزيرة، 2014
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/default.html> تاريخ الاطلاع

2017/10/16,